مستخلص البحث:

يهدف البحث الي التعرف علي اثر التضخم و سعر الصرف علي عوائد شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) و مدي مساهمتها في تنشيط سوق الخرطوم للاوراق المالية و تتمثل مشكلة البحث في العائد الذي يحققه المستثمر من شهادات (شهامة) ضعيف بالرغم من انه جوهريا يكون مجزي و بالتالي يتعرض راس المال للتأكل و ذلك نتيجة للتغيرات التي تحدث في التضخم و سعر الصرف.

اعتمد البحث علي عدة فرضيات هي ان العلاقة ما بين التضخم و عوائد (شهامة) علاقة عكسية و كذلك ما بين سعر الصرف و عوائد (شهامة) علاقة عكسية و (شهامة) تساهم بنسبة كبيرة في تفعيلنشاط سوق الخرطوم للاوراق المالية و اعتمد البحث علي المنهج الاستقرائي في الادبيات من خلال ما ورد في الكتب و الدراسات السابقة و التقارير الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي، شركة السودان للخدمات المالية و سوق الخرطوم للاوراق المالية و من خلال تحليل البيانات توصل البحث الي العديد من النتائج منها ان العلاقة ما بين التضخم و عوائد شهامة علاقة عكسية و كذلك ما بين سعر الصرف و عوائد شهامة علاقة عكسية و ان متوسط نسبة مساهمة (شهامة) في سوق الخرطوم للاوراق المالية بلغت 83.7% من حجم التداول الكلي للفترة من 2009_ 2011م ، ان عوائد شهامة تتذبذب من عام لاخر حيث بلغت 34.2% في اول اصدار عام 1999م حتي بلغت 13.32% في المتوسط لاصدار 2009/7/1م كأقل نسبة توزيع و من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بتفعيل القطاعات الاخري الموجودة في السوق حتي لا يعتمد علي منتج واحد ربط نسبة توزيع عوائد شهامة بالتغيرات التي تحدث في التضخم و سعر الصرف و ذلك من خلال مراعاة ارتفاع و انخفاض التضخم و سعر الصرف عند تحديد نسبة العوائد.